

فَصَلِّ

في المجمل والمبين والظاهر والمؤول

المجمل: هو ما احتمل معنيين أو أكثر دون رجحان لأحدهما على الآخر، والمجمل إذا فسر أصبح مبيناً.

مثاله: كالصلاة والصيام والحج قبل أن يبينها النبي ﷺ ويفسرها بأقواله وأفعاله.

والمبين: هو نقيض المجمل، والبيان: هو تفسير الكلام المجمل أو هو إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي والوضوح.

مثاله: الإجمالي في القرآن كثير، وقد يتبين ذلك الإجمالي بآيات أخرى أو بتفسير النبي ﷺ له بأقواله وأفعاله وأحواله، أو بتركه أو بتقريره أو بإشارته، كقوله في بيان عدد أيام شهر رمضان «الشهر هكذا وهكذا» وقد يبين المجمل من السياق، كما في حديث: «الخالة بمنزلة الأم» أي في الحضانة، لأن السياق ورد في الحضانة، دون الميراث.

أنواع المجمل:

١- المشترك اللفظي: وهو اللفظ الذي وضع لمعنيين أو أكثر فيكون مجملاً إذا لم يكن أحد معنیه متبادراً إلى الذهن من الآخر «كالقراء» فيستعمل بمعنيين، الأول بمعنى الطهر والآخر: بمعنى الحيض، ولفظ «العين» تكون بمعنى العين الباصرة، ومرة أخرى تكون بمعنى العين الجارية ومرة أخرى بمعنى الجاسوس.

٢- المركبات المحتملة: كقوله تعالى: ﴿أَوْعَفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] يحتمل أنه: «الزوج» لأن بيده العقدة بعد عقد الزواج، أو بمعنى «الولي» لأن بيده العقدة قبل الزواج.

٣- مرجع الضمير إذا احتمل أن يرجع إلى اسمين متقدمين فأكثر.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] الواو في تعضلوهن قبل: ترجع على الأهل فهو أن يمنعهن من نكاح أزواجهن السابقين إذا تراضوا، وقبل: الواو للأزواج السابقين نهي الزوج السابق أن يعضلها أن تتزوج بغيره بتهديد أو نحوه.

٤- أن يكون اللفظ محتملاً للحقيقه والمجاز عند خفاء القرينة.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩].

٥- أن يكون موضوع اللفظ مجهولاً لدى السامع.

مثاله: كالألفاظ: الصلاة، والصيام والزكاة قبل أن يبين النبي ﷺ المراد فيها.

٦- أن يعلم السامع من المتكلم أنه يريد تقييده أمره بوقت أو حال أو مكان ولا يكون في اللفظ ما يدل عليه.

مثاله: آيات الحج، فإنها لم تبين بالتفصيل المواقيت المكانية ولا الزمانية وبينها النبي ﷺ بأفعاله وأقواله.

٧- فعل النبي ﷺ إذ لم يعلم وجهه.

مثاله: فعله ﷺ عندما سلم في الرابعة من ركعتين، دار فعله بين نسخ الثالثة والرابعة، وبين السهو، فلما استفسر منه ذو اليمين بيّن لهم.

الظاهر لغةً: الواضح وهو المعنى المتبادر إلى الذهن.

واصطلاحاً: ماد دلالة ظنية - كأسد - أو عرفاً كغائط^(١): أو وهو اللفظ المتردد بين أمرين هو في أحدهما أظهر^(٢).

مثاله: رأيت أسداً: فالمعنى المتبادر للذهن أنه رأى أسداً.

(١) «أصول الفقه» لابن مفلح المقدسي (٣/ ١٠٤٤).

(٢) «الواضح في أصول الفقه» لابن عقيل (١/ ٣٤).

التأويل لغة: من «آل يؤول»، أي: رجع.

المؤول: هو حمل اللفظ على المعنى المحتمل المرجوح.

والتأويل له معنى اصطلاحى آخر: وهو التفسير وهو بيان المراد باللفظ وله معنى ثالث: وهو تحقيق اللفظ في الواقع ودليلهم في هذا الاستعمال قول يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ عندما تحققت رؤياه في الواقع: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾.

مثاله: رأيت أسداً فسلمت عليه.

فالمعنى المرجوح أنه رأى رجلاً شجاعاً فسلم عليه وهو المعنى المراد.

النص: هو المعنى الذي لا يحتمل إلا معنى واحد، وحكمه: أن يصار إليه ويعمل به، ولا يترك إلا بنص يعارضه.

مثاله: قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢].

وترتيب الألفاظ من حيث القوة من وضوح الدلالة على المعنى المراد هكذا: النص، ثم الظاهر، ثم المجمل، ثم المؤول.

أسباب حمل اللفظ على معناه الظاهر

١- الحقيقة: ويقابلها المجاز. مثاله: كقولك: رأيت أسداً، فيحتمل أن يكون المراد «أسد» حقيقي وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون المراد «رجلاً شجاعاً» لذلك شبهه بالأسد، وحمله على هذا الثاني تأويل لا دليل عليه فلا يقبل إلا بقريته (١).

٢- الاكتفاء والتقدير:

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَيْكَ﴾ [الحجر: ٢٢] ظاهره أن الله تعالى يجيء بنفسه كما ينبغي بجلاله، وأما ادعاء من قال أن المراد: ﴿جَاءَ أَمْرٌ رَيْكَ﴾ تأويل لا دليل عليه على خلاف الظاهر.

(١) «مباحث القرآن الكريم» ص [٨٧].

٣- الإطلاق وعدم التقييد:

مثاله: قوله تعالى في كفارة الظهار: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] الظاهر أن الرقبة غير مقيدة بالإيمان.

٤- العموم: فألفاظ العموم ظاهرة في الاستغراق مع احتمال الخصوص تأويل لا دليل عليه.

ومن هنا يتبين أن أن حمل اللفظ على مجازه، أو تقدير محذوف فيه، أو تقييده وهو مطلق، أو ادعاء أنه المراد بالعام الخصوص كل ذلك تأويل لا بد له من دليل شرعي ولا يجوز أن يكون لمجرد الهوى، لأنه إخراج للفظ عما يقتضيه ظاهره^(١).

ومن هنا وضع الأصوليون هذه القاعدة:

حمل اللفظ على المعنى الظاهر لا يحتاج إلى دليل، وحمله على المعنى المرجوح لا بد له من دليل يمنع من إرادة المعنى الظاهر ويعين المراد.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فالظاهر من اللفظ أن المراد كل اليد من المفصل إلى الكتف، ولما نظرنا إلى فعل النبي ﷺ لما قطع في السرقة قطع الكف فهذا دليل يبين أن المعنى المراد هو المعنى المرجوح.

شرط حمل اللفظ على المعنى المرجوح:

١- أن يكون المعنى المرجوح مما يحتمله اللفظ لغة، فإن كان لا يحتمله أصلاً فهو تأويل مردود.

مثاله: حمل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] على معنى «استولى» ولا يعرف في اللغة استعمال الاستواء بمعنى الاستيلاء.

(١) «الواضح في أصول الفقه» للأشقر ص [١٨٠].

٢- أن يقوم الدليل على أن المراد ذلك المعنى الثاني المرجوح بعينه.

مثاله: قول بعض الشيعة في قوله تعالى: ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٦٠] بنو أمية.

مثال آخر: وقولهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [الْبَقَرَةُ: ٦٧]. المراد بالبقرة: عائشة رضي الله عنها، وكقول الباطنية: إن «الصلاة» هي حفظ أسرارهم.

٣- أن يمتنع حمل اللفظ على معناه الظاهر أو المرجوح لغة.

مثاله: رأيت أسداً في الطريق فسلمت عليه.

فيمتنع حمل لفظ «الأسد» على معناه الظاهر، لأنه سلم عليه فتبين أن المراد أنه رجل شجاع.

مثاله: قوله ﷺ: «الجار أحق بصقبه»^(١).

فيتحمل أن المراد الجار الحقيقي وهو الظاهر، ويحتمل أن المراد هو الشريك مجازاً، فلما جاء حديث: «إذا وضعت الحدود وضرت الطرق فلا شفعة»^(٢) (٣٥) منع إرادة الجار المجاورة، وتعيين حمل الحديث الأول على الشريك^(٣).

قاعدة: والأصل هو البقاء على الظاهر حتى يرد الناقل. لا يجوز ترك المعنى الراجح والظاهر إلا إذا قام دليل صحيح على تخصيصه أو نسخه^(٤).

مثاله: رأيت أسداً. فالمعنى الظاهر أنه أسد حقيقي، ولا يجوز ترك هذا المعنى الظاهر إلا إذا قام الدليل على تأويله.

(١) البخاري (٦/٢٥٦٠) من حديث عمرو بن شريد.

(٢) صحيح: رواه البخاري رقم [٦٩٦٧] حديث جابر بن عبد الله.

(٣) انظر: «المهذب في علم أصول الفقه» لعبد الكريم النملة (٣/١٢٠٧) و«الواضح» للأشقر ص [١٨١].

(٤) «المهذب في علم أصول الفقه»، لعبد الكريم النملة (٣/١٢٠٢).

قاعدة: والأصل هو البقاء على الحقيقة ولا ينتقل إلا المجاز إلا بقريضة.

وإذا دار اللفظ المتجرد عن القرائن بين الحقيقة والمجاز فإنه يحمل على الحقيقة.

مثاله: قابلت أسداً فسلمت عليه. ولفظ الأسد يطلق مجازاً على الرجل الشجاع للاشتراك في صفة الشجاعة، والقريضة التي نقلت اللفظ إلى معناه المجازي هي: «فسلمت عليه».

ويجب عقد العزم على العمل بالمجمل حتى ورود البيان.

والبيان إما أن يكون بقوله ﷺ أو فعله، أو بهما، أو بالإقرار. أو بالسكوت، أو بالإشارة، أو بالكتابة، أو بترك الفعل (١).

قاعدة: ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. لأن الشارع إذا أمر بأمر مجمل وجاء وقت تنفيذه، ولا يعلم المكلف المطلوب من ما هو، كان ذلك من التكليف بما لا يطاق. وهذا واقعاً في الشريعة، كما أن وقت الحاجة وقت للأداء فإذا لم يكن مبيناً تعذر الأداء.

مثاله: لو قال لهم: «حجوا هذا العام» ثم إذا جاء وقت الحج لم يبين لهم كيفية الحج وطريقته (٢).



(١) المصدر السابق (٣/١٢٤٨-١٢٥٣).

(٢) المصدر السابق (٣/١٢٦٤).

فَصَّلْ

وأدلة الشريعة لا يمكن أن تتعارض في ذاتها لأنها من عند حكيمٍ حميد لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.

وإذا وجد المجتهد بين الأدلة ما يوهم التعارض:

١- فيدفع أولاً بالجمع بينهما، والجمع بين الأدلة واجب ما أمكن، وإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما ما أمكن.

٢- فإن لم يمكن فينتقل إلى النسخ بشرطه.

٣- فإن لم يمكن فالترجيح بينهما إما بالنظر إلى إسنادهما أو متنهما أو بالنظر إلى أمر خارج.

٤- فإن لم يمكن فالتوقف عن العمل بأيهما، وقيل: التخيير أي يخير أي الوجهين شاء؛ لأن له دليل على كلتا الصورتين.

* والمثبت مقدم على النافي.

* وكل مذهب يخالف منهج السلف في أمور الاعتقاد فهو باطل.

* وألفاظ الشارع تحمل على الحقيقة الشرعية لا اللغوية إلا بقريضة.

* ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

* وإذا عرضت واقعة فانظر حكمها في القرآن أولاً فإن لم يكن فالسنة فإن لم يكن فالإجماع

فإن لم يكن فالقياس، والله أعلم.